

## 460 - حكم نقل الأعضاء من كتاب مجموع الفوائد للسعدي -

### مشروع كبار العلماء

عبدالرحمن السعدي

المكتبة الصوتية للعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمة الله الفائدة الثالثة والستون حكم نقل الأعضاء كثرة السؤال في هذه

ال أيام عما وقع أخيراً في الطبع الحديث من أخذ جزء من جسد الإنسان وتركيبه على إنسان آخر مضطرب اليه - 00:00:02

كأخذ لحمة من جسده لسد شفة آخر أو لانفه أو أخذ عين الحي الذي على وشك التلف وتركيبها في محل عين آخر ومنه أخذ الدم من إنسان آخر لتقوية دمه - 00:00:36

وما اشبه ذلك فهل مثل هذه الأمور تسوغ لما فيها من المصالح المعروفة ورضى من أخذت منه أم لا تسوء أم يفرق بين ما تعظم مصلحته جداً فتقل مضرته ومفسدته فيصوغ - 00:00:59

وما ليس كذلك فلا يصوغ الجواب ونسائل الله الاعانة والتوفيق لاصابة الصواب جمع المسائل التي تحدث في كل وقت سواء حدثت اجناسها أو افرادها يجب أن تتصور قبل كل شيء - 00:01:23

فإذا عرفت حقيقتها وشخصت صفاتها وتصورها الإنسان تصوراً تماماً بذاتها ومقدماتها ونتائجها طبقت على نصوص الشرع وأصوله الكلية فان الشرع يحل جميع المشكلات مشكلات الجماعات والأفراد ويحل المسائل الكلية والجزئية - 00:01:50

يحلها حلاً مرضياً للعقول الصحيحة والفتور المستقيمة ويشترط ان ينظر فيه البصير من جميع نواحيه وجوابه الواقعية والشرعية فهذه المسألة قبل كل شيء نحن واقفون على الحياد حتى يتضح لنا اتضاحاً تماماً الجزم باحد القولين - 00:02:26

فنقول من الناس من يقول هذه الاشياء لا تجوز لأن الاصل ان بدن الانسان ليس له التصرف فيه باتفاق وقطع شيء منه والتمثيل به انه امانة عنده لله ولهذا قال تعالى - 00:02:57

ولا تلقوا بآيديكم الى التهلكة والمسلم على المسلم حرام دمه وما له وعرضه اما المال فانه يباح ببابحة صاحبه وبالأسباب التي جعلها الشارع وسيلة لبابحة التملكات واما الدم فلا يباح بوجه من الوجوه - 00:03:22

ولو اباحه صاحبه لغيره سواء كان نفساً او عضواً او دماً او غيره الا على وجه القصاص بشرطه او في الحالة التي اباحها الشارع وهي امور معروفة ليس منها هذا المسؤول عنه - 00:03:53

ثم انما زعموه من المصالح للغير معارض بالمضررة اللاحقة لمن قطع منه ذلك الجزء فكم من انسان تلف او مرض بهذا العمل ويؤيد هذا قول الفقهاء من ماتت وهي حامل بحمل حي - 00:04:19

لم يحل شق بطنه لاخراجه ولو غلب على الظن او لو تيقنا خروجه حياً الا اذا خرج بعضه حياً فيشق للباقي فإذا كان هذا في الميتة فكيف حال الحي فالمؤمن بدنـه محترم حياً وميتاً - 00:04:45

ويؤيد هذا ايضاً ان الدم نجس خبيث وكل نجس خبيث لا يحل التداوي به مع ما يخشى من اخذ دم الانسان من هلاك او مرض فهذا من حجج هذا القول - 00:05:13

ومن الناس من يقول لا بأس بذلك لأننا اذا طبينا هذه المسألة على الاصل العظيم المحيط الشرعي صارت من اوائل ما يدخل فيه وان ذلك مباح بل ربما يكون مستحبـاً - 00:05:35

وذلك ان الاصل اذا تعارضت المصالح والمجاذيف والمنافع والمضار فان رجحت المفاسد او تكافئت منع منه وصار درء المفاسد في هذه

الحال اولى من جلب المصالح وان رجحت المصالح والمنافع على المفاسد والمضار - 00:05:59

اتبعت المصالح الراجحة وهذه المذكورات مصالحها عظيمة معروفة ومضارها اذا قدرت فهي جزئية يسيرة منغمرة في المصالح المتنوعة ويؤيد هذا ان حجة القول الاول وهي ان الاصل ان بدن الانسان محترم - 00:06:26

لا يباح بالاباحة متى اعتبرنا فيه هذا الاصل فانه يباح كثير من ذلك للمصلحة الكثيرة المنغمرة في المفسدة بفقد ذلك العضو والتمثيل به فانه يباح لمن وقعت فيه الاكلة التي يخشى ان ترتعي بقية بدنها - 00:06:57

يجوز قطع العضو المتأكل لسلامة الباقي وكذلك يجوز قطع الضرس التي لا خطر في قطعها ويجوز التمثيل في البدن بشق البطن او غيره للتمكن من علاج المرض ويجوز قلع الضرس ونحوه عند التألم الكبير - 00:07:25

وامور كثيرة من هذا النوع ابيحت لما يترتب عليها من حصول مصلحة او دفع مضره واياضا فان كثيرا من هذه الامور المسؤولة عنها يترتب عليها المصالح من دون ضرر يحدث - 00:07:53

وما كان كذلك فان الشارع لا يحرمه وقد نبه الله تعالى على هذا الاصل في عدة مواضع من كتابه ومنه قوله تعالى عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمها اكبر من نفعهما - 00:08:17

اه فمفهوم الآية ان ما كانت منافعه ومصالحه اكثرا من مفاسده واثمه فان الله لا يحرمه ولا يمنعه واياضا فان مهرة الاطباء المعتبرين متى قرروا تقريرا متفقا عليه انه لا ضرر على المأخوذ من جسمه ذلك الجزء - 00:08:48

وعرفنا ما يحصل بذلك من مصلحة الغير كانت مصلحة محضة خالية من المفسدة واذا كان كثير من اهل العلم يجوزون بل يستحسنون ايثار الانسان غيره على نفسه ب الطعام او شراب هو احق به منه - 00:09:23

ولو تضمن ذلك تلفه او مرضه ونحو ذلك فكيف باليثار بجزء من بدنه لنفع أخيه النفع العظيم من غير خطر تلف بل ولا مرض وربما كان في ذلك نفع له اذا كان المؤثر قريبا او صديقا خاصا - 00:09:52

او صاحب حق كبير او اخذ عليه نفعا دنيويا ينفعه او ينفع من بعده ويؤيد هذا انك كثيرا من الفتاوي تتغير بتغير الازمان والاحوال والتطورات وخصوصا الامور التي ترجع الى المنافع والمضار - 00:10:19

ومن المعلوم ان ترقى الطب الحديث له اثره الاكبر في هذه الامر كما هو معلوم مشاهد الشارع اخبر بأنه ما من داء الا وله شفاء وامر بالتدابي خصوصا وعموما فاذا تعين الدواء وحصول المنفعة باخذ جزء من هذا - 00:10:46

ووضعه في الاخر من غير ضرر يلحق المأخوذ منه فهو داخل فيما اباحه الشارع وان كان قبل ذلك وقبل ارتقاء الطب فيه ضرر او خطر ايراعي كل وقت بحسبه وبهذا نجيب عن كلام اهل العلم - 00:11:18

القائلين بان الاصل في اجزاء الادمي تحريم اخذها وتحريم التمثيل بها فيقال هذا يوم كان ذلك خطرا وضررا وربما ادى الى ال�لاك وذلك ايضا في الحالة التي يهتك فيها بدن الادمي وتنتهي حرمته - 00:11:44

فاما في هذا الوقت فالامر مفقودان الضرر مفقود بوجه وانتهاك الحرمة مفقود فان الانسان قد رضي كل الرضا بذلك واختاره وبذلك مختارا مطمئنا لا ضرر عليه ولا سقوط شيء من حرمته - 00:12:12

والشارع انما امر باحترام الادمي تشريفا له وتكريما والحالة الحاضرة غير الحالة الغابرة ونحن اذا اجزنا ذلك اذا كان المتولى لذلك طيبا ماهرا وقد وجدت تجارب عديدة للنفع وعدم الضرر - 00:12:40

فيهذا يزول المحذور ومما يؤيد ذلك ما قاله غير واحد من اهل العلم منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وابن القيم انه اذا اشكل عليك شيء هل هو حلال او حرام اما مأمور به او منهي عنه - 00:13:07

فانظر الى اسبابه الموجبة واثاره ونتائجها الحاصلة فان كانت منافع ومصالح وخירות وثمراتها طيبة كان من قسم المباح او المأمور به واذا كان بالعكس كانت بعكس ذلك فطبق هذه المسألة على هذا الاصل - 00:13:34

وانظر اسبابها وثمراتها تجدها اسبابا لا محظوظ فيها وثمراتها خير الثمرات واذا قال الاولون اما ثمراتها فتحن نوافق عليها ولا يمكننا الا الاعتراف بها ولكن الاسباب محرمة كما ذكرنا ان الاصل في اجزاء الادمي التحريم - 00:14:04

وان استعمال الدم استعمال للدواء الخبيث فقد اجبنا عن ذلك بان العلة في تحريم الاجزاء اقامة حرمة الادمي ودفعا للانتهاك الفظيع وهذا مفقود هنا واما الدم فليس عنه جواب الا ان نقول - 00:14:38

ان مفسدته تنغمر في مصالحه الكثيرة وايضا ربما ندعى ان هذا الدم الذي ينقال من بدن الى اخر ليس من جنس الدم الخارج الخبيث المطلوب بعده واجتنابه وانما هذا الدم هو روح الانسان وقوته وغذياؤه - 00:15:05

فهو بمذلة الاجزاء او دونها ولم يخرجه الانسان رغبة عنه وانما هو ايثار لغيره وبذل من قوته لقوة غيره وبهذا يخف خبيثه في ذاته وتلطيفه اثاره الحميدة ولهذا حرم الله الدم المسفوح وجعله خبيثا - 00:15:33

فيدل على ان الدماء في اللحم والعروق وفي معدها قبل بروزها ليست محكوما عليها بالتحريم والخبيث فقال الاولون هذا من الدم المسفوح فانه لا فرق بين استخراجه بسكين او ابرة او غيرها - 00:16:07

او ينجرح الجسد من نفسه فيخرج الدم بكل ذلك دم مسفوح محروم خبيث فكيف تجيزونه ولا فرق بين سفحه لقتل الانسان والحيوان او سفحه لأكل او سفحه للتداوي به فمن فرق بين هذه الامور فعليه الدليل - 00:16:32

فقال هؤلاء المجizzون هبأنا عجزنا عن الجواب عن حل الدم المذكور فقد ذكرنا لكم من اصول الشريعة ومصالحها ما يدل على اباحة اخذ اجزاء الانسان لاصلاح غيره اذا لم يكن فيه ضرر - 00:17:03

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه ببعضه ومثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كالجسد الواحد فعموم هذا يدل على هذه المسألة وان ذلك جائز - 00:17:28

فإذا قلتم ان هذا في التواد والتراحم والتعاطف كما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم لا في وصل اعضائه باعضائه قلنا اذا لم يكن عليه ضرر ولا خيئه فيه نفع فما الذي يخرجه من هذا - 00:17:56

وهل هذا الا فرد من افراده كما انه داخل في الايثار اذا كان من اعظم خصال العبد الحميدة مدافعته عن نفس أخيه وما له ولو حصل عليه ضرر في بدنه او ماله - 00:18:23

فهذه المسألة من باب اولى واحرى وكذلك من فضائله تحصيل مصالح أخيه وان طالت الشقة وعظمت المشقة اهذه كذلك واولى ونهاية الامر ان هذا الامر غير موجود في هذه الامة - 00:18:45

لخطره وضرره في ذلك الوقت فحيث انتقلت الحال الى ضدها وزال الضرر والخطر لم لا يجوز ويختلف الحكم فيه الاختلاف العلة ويلاحظ ايضا في هذه الاوقات التسهيل ومجاراة الاحوال اذا لم يخالف نصا شرعا - 00:19:11

لان اكثر الناس لا يستفتون ولا يبالغون وكثير من يستفتني اذا افتى بخلاف رغبته وهو اه ترك التزام ذلك فالتسهيل عند تكافؤ الاقوال يخفف الشر ويوجب ان يتماسك الناس بعض التماسك - 00:19:40

ضعف الايمان وعدم الرغبة في الخير او نقصها كما يلاحظ ايضا ان يعرف الناس ان الدين الاسلامي لا يقف حاجزا دون المصالح الخالصة او بل يجاري الاحوال والازمان ويتبع المنافع والمصالح الكلية والجزئية - 00:20:04

فان الملحدين يموهون على الجهل ان الدين الاسلامي لا يصلح لمجاراة الاحوال والتطورات الحديثة وهم في ذلك مفتررون فان الدين الاسلامي به الصلاح المطلوب من كل وجه الكلي والجزئي وهو حلال لكل مشكلة خاصة او عامة - 00:20:34

وغيره قادر من جميع الوجوه - 00:21:05